أحكام جائحة كورونا المستجد- الصلاة أنموذجاً- (دراسة في الفقه الإسلامي والسياسة الشرعية)

الدكتور عماد حمدي عبد الصمد

عبد الحميد السعداوي

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية العلوم والآداب

جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: emaad@kku.edu.sa

الدكتور حسن عون العرياني

وكيل كلية العلوم والآداب بظهران الجنوب

جامعة الملك خالد

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

بالكلية

المملكة العربية السعودية

الملخص

تناول هذا البحث أحكام جائحة كورونا المستجد "الصلاة" أنموذجاً دراسة في الفقه الإسلامي والسياسة الشرعية، ومن أهدافه التي سعى إلى تحقيقها:

بيان الأحكام الفقهية والسياسة الشرعية المتعلقة بجائحة كورونا المستجد ، وإظهار عظمة التشريع الإسلامي في التدابير الوقائية من الأوبئة، و بيان صلاة المصاب والممارس الصحي العاجز عن الطهورين، وتعطيل المساجد أثناء انتشار جائحة كورونا والاكْتفاء برفع الأذان فقط، وإقامة الجمعة والجماعة في البيوت والقنوت لرفع الوباء، و الأذان في البيوت أثناء انتشار جائحة كورونا، و التباعد بين المصلين أثناء انتشار جائحة كورونا، و حكم صلاة المنفرد خلف الصف أثناء انتشار جائحة كورونا، وقد انتهج الباحثان فيه عدة مناهج وهي المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج منها: أن قرار ولي الأمر بغلق المساجد أثناء جائحة كورونا المستجد، ليس فيه تعطيلٌ للمساجد، ولا منعٌ من ذكر الله ولا من إقامة الصلاة، فالمساجد لم تعطّل بل سمح بالأذان للصلوات الخمس لما تقتضيه المصلحة العامة، جواز تعطيل صلاة الجمعة والجماعة في المسجد والاكْتفاء برفع الأذان لإقامة الشعيرة، أثناء جائحة كورونا، تأييد السياسة الشرعية لما صدر من توجيهات بشأن التباعد بين المصلين أثناء انتشار جائحة كورونا، إقامة صلاة الجمعة في البيوت بسبب انتشار جائحة كورونا لا تجوز.

واستناداً للنتائج قدم الباحثان جملة من التوصيات منها: إقامة المؤتمرات والندوات لتوعية الناس بما يجب عليهم القيام به أثناء انتشار جائحة كورونا، وتوضيح الأحكام الفقهية المتعلقة بهذه الجائحة، وطاعة ولاة الأمر واتباع العلماء الربانيين

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، تعطيل المساجد، الممارس الصحي، الصلاة خلف الصف.

Provisions of the New Corona Pandemic- Prayer as a Model (A Study in Islamic Jurisprudence and Sharia Politics)

Dr. Hassan Aoun Al-Ariani
Vice Dean of the College of Sciences and
Arts in Dhahran Al-Janoub
King Khalid University
Assistant Professor in Department of
Islamic Studies at the college
KSA

**Dr. Emad Hamdi Abdel Samad Abdel
Hamid El Saadawi**
Assistant Professor, Department of
Islamic Studies, College of Science and
Arts
King Khalid University
KSA

ABSTRACT

This research titled: The provisions of the emerging corona pandemic; deals with worship as a model: A study in Islamic jurisprudence and legal policies.

One of the goals which this research attempts to realize is to clarify jurisprudence and legal provisions related to the emerging corona pandemic, besides depicting the greatness of Islamic legislation in terms of epidemic prevention measures against epidemics. Moreover, it endeavors to explain the prayer of the infected and the health practitioner who are unable to purify themselves along with disabling mosques during the spread of the Corona pandemic, and only getting restricted to raising the call to prayer. Doing Friday and congregational prayers at homes (praying) to end the epidemic. And the call to prayer at homes during the spread of the Corona pandemic, abiding by the distance between worshipers, and illustrating the provision of praying alone in the row behind during the spread of the Corona pandemic. The researchers adopted several approaches, namely the descriptive, analytical and deductive approach. Several results are attained such as: If the guardian decides to close mosques during the new Corona pandemic, there is no actual disabling to the mosques, nor preventing the remembrance of God or the doing of prayer but supporting the legal policy of the directives issued regarding the distance between worshipers during the spread of the Corona pandemic, and doing Friday prayers at home due to the spread of the pandemic is not permissible. According to the attained results; the researchers made a number of recommendations such as: holding conferences and seminars to educate people about what they should do during the spread of the Corona pandemic, to clarify the jurisprudence provisions related to this pandemic, and to obey the rulers and follow the divine scholars.

Keywords: Corona pandemic, disabling mosques, health practitioner, praying in the row behind.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد فإن من كمال الشريعة الإسلامية ، صلاحيتها وشمولها لكل زمان ومكان ومسائرتها لكل جديد وبيان حكم كل نازلة وقد وقعت نازلة أصابت العالم كله وهي جائحة كورونا المستجد كوفيد 19، فكان حتما أن نبين الأحكام الفقهية والسياسة الشرعية المتعلقة بجائحة كورونا المستجد. فإن صون النفوس والأجسام عن الأسباب المفسدة واجب. وقد حث رسولنا الكريم على اتخاذ أسباب الوقاية من العدوى في كثير من أحاديثه صلى الله عليه وسلم ومنها " غطوا الإناء وأوكوا السقاء، فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء ، لا يمر بإناء ليس عليه غطاء ، أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل به من ذلك الوباء¹ . وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يوردن ممرض على مُصَحَّحٍ² فهذا حث من النبي صلى الله عليه وسلم على أخذ الحذر حين ينزل الوباء بشتى الأسباب المعينة عليه ، مثل أخذ المطاعين الوقائية ، التداوي ، لبس الكمادات الوقائية ، العناية بالنظافة الشخصية ، الطهي الجيد للطعام ، غلي ماء الشرب ، الحجر الصحي على المصابين . ولقد أثبت الطب الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الواضع الأول لقواعد حفظ الصحة عن طريق الاحتراز من عدوى الأوبئة والأمراض المعدية ، ولقد تبين أن الأمراض المعدية تسري في مواسم معينة من السنة، بل البعض منها يظهر كل عدد معين من السنوات كما نلاحظه في حياتنا، وقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى أهم الطرق للوقاية من بعض الأمراض في حديثه الشريف " اتقوا الذر فإن فيه النسمة " والذر أي : الغبار ، والنسمة أي: الميكروبات . فهذه حقيقة علمية لم تكن معروفة حتى أُكْتُشِفَ الميكروسكوب ، وأثبت ما أشار إليه الرسول من أن بعض الأمراض المعدية تنتقل بالزاد عن طريق الجو المحمل بالغبار

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة هذا البحث الموسوم بـ أحكام جائحة كورونا المستجد "الصلاة أمودجاً" دراسة في الفقه الإسلامي والسياسة الشرعية"

الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الأحكام الفقهية المترتبة على عدوى انتشار فيروس كورونا؟
- ما حدود سياسة ولي الأمر أثناء انتشار الوباء؟

1- رواه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، ج3/1594 حديث رقم (2012).

2- رواه مسلم في صحيحه ،كتاب السلام ،باب ،لاعدوى ولاطيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصحح، ج4/1743 (2221)

أهمية البحث وأهدافه:

- تظهر أهمية البحث وما يهدف إليه من خلال ما يلي:
- بيان دور فقهاء الأمة في معالجة ما استجد من نوازل و قضايا في ضوء الأحكام الشرعية.
 - بيان الحكم الشرعي المتعلق بانتشار الجائحة.
 - بيان مدى سلطان ولي الأمر في الحد من انتشار الجائحة.

أسباب اختيار الموضوع :

1. حاجة المسلم الملحة للتعرف على ما يتعلق بجائحة كورونا المستجد من أحكام شرعية ؛ لتعلق ذلك بدينه ودنياه.
2. جمع الأحكام الفقهية المتعلقة بجائحة كورونا المستجد ما أمكن في بحث ليسهل على القارئ والباحث الوصول إليها.
3. بيان عظمة الشريعة الإسلامية وصلاحياتها لكل زمان ومكان .
- 4- بيان شمولية الشريعة الإسلامية لجميع جوانب الحياة على الفرد والمجتمع.
- 5- بيان صلاحية الشريعة الإسلامية لإيجاد أفضل الحلول لجميع النوازل والمستجدات.

الدراسات السابقة :

1. الأحكام الشرعية المتعلقة بالوباء والطاعون مع دراسة فقهية للأحكام الشرعية المتعلقة بفيروس كورونا لأبي هيثم بن قاسم الحمري، نشر شبكة الألوكة، تناولت الدراسة حقيقة الطاعون والوباء، وأحكام البلد المصاب بالوباء والطاعون في باب الصلاة والتصرفات المالية، لكن منهجه ذكر الحكم دون الاستناد لأدلة الحكم في كثير من المسائل، ناقلا لفتاوى بعض المعاصرين، دون تحرير للمسألة عند المذاهب الفقهية.
2. الأحكام الفقهية المتعلقة بالأوبئة التي تصيب البشرية جمعا ودراسة مقارنة للدكتور محمد بن مسند الشامي، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- تناول البحث الأحكام المتعلقة بالأوبئة في الصلاة والجنائز والموارث ، والتعامل مع الأوبئة بين الفقه والطب، ولم يتعرض لكثير من مسائل هذا البحث.
3. أحكام نقل الأمراض المعدية دراسة فقهية ، للباحث حسام حسن حسني أبو حماد، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة القدس ، تناول البحث سبل الوقاية من العدوى في الشريعة الإسلامية ، والأحكام المترتبة على انتقال الأمراض المعدية في العبادات ، وأبواب الفقه الأخرى .
- الإضافة التي يضيفها هذا البحث: بعض المسائل المذكورة في هذا البحث لم يتعرض لها أحد من الباحثين بالمنهجية العلمية المتبعة في هذا البحث - بمشيئة الله تعالى - حسب ما نعلم وما تيسر لنا الاطلاع عليه من أبحاث
- لم يتعرض أحد - فيما نعلم - للسياسة الشرعية المتعلقة بعدوى كورونا المستجد.

- يتناول هذا البحث الجانب الفقهي لمعظم المسائل المعاصرة المتعلقة بجائحة كورونا المستجد في باب العبادات.

منهج البحث :

يعتمد هذا البحث عدة مناهج وهي المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي.

خطة البحث :

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد وسبع مسائل، وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

المسألة الأولى:

حكم تعطيل المساجد⁽³⁾ أثناء انتشار جائحة كورونا المستجد والاكتفاء برفع الأذان فقط.

للمساجد أهمية كبرى في حياة الفرد المسلم فقد شهد الله سبحانه وتعالى بالإيمان لعمار المساجد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: 18] وفي الحديث: "إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَغْتَاذُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ"⁽⁴⁾ فعمارة المساجد واعتيادها من الإيمان، والصد والإعراض عنها ومنع إقامة الشعائر فيها وخرابها من أشد أنواع الظلم وتوعدهم الله سبحانه وتعالى بالخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة، قال تعالى: □ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا

(3) المسجد في اللغة: بَيِّتُ الصَّلَاةِ، وَمَوْضِعُ السُّجُودِ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ وَالْجَمْعُ مَسَاجِدُ. وفي الاصطلاح: عرف المسجد بتعريفات كثيرة ومتقاربة وكلها ترجع لمعنى واحد الْمُعَدُّ لِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. وَخَصَّصَهُ الْعُرْفُ بِالْمَكَانِ الْمُهِمًّا لِلصَّلَاةِ الْخُمْسِ، لِيَخْرُجَ الْمُصَلِّي الْمَجْتَمِعُ فِيهِ لِلْأَعْيَادِ وَنَحْوِهَا، فَلَا يُعْطَى حُكْمُهُ، وَكَذَلِكَ الرُّبُطُ وَالْمَدَارِسُ فَإِنَّهَا هُيِّنَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ. ينظر: لسان العرب ج3/204، تاج العروس من جواهر القاموس ج8/174، القاموس الفقهي ج1/167. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج1/425، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ج3/476، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ج2/441، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج37/194.

(4) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) رواه الترمذي وحسنه، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، ج5/227، برقم (3093)، وابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب لزوم المسجد وانتظار الصلاة، ج1/363 برقم (802) والحاكم في مستدركه كتاب الطهارة، باب ومن كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ج1/332 برقم (770)، كلهم عن أبي سعيد الخدري، قال الألباني: ضعيف. ينظر: ضعيف الجامع الصغير وزياداته ص (73). وضعيف سنن الترمذي ص (381).

خَزَيٍّ وَلَهُمْ فِي الْأَخْزَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ [البقرة: 114] قال العلامة السعدي رحمه الله: «أي: لا أحد أظلم وأشد جرمًا، ممن منع مساجد الله، عن ذكر الله فيها، وإقامة الصلاة وغيرها من الطاعات»⁽⁵⁾.

ولبحث هذه المسألة وهي تعطيل المساجد بسبب جائحة كورونا المستجد والاكتفاء برفع الأذان يجدر بنا أن نبين حكم الصلاة جماعة في المسجد أولاً، وننظر ثانياً للمقصد الشرعي من إقامتها في المسجد، ثم بيان السياسة الشرعية المتعلقة بذلك.

تكلم الفقهاء عن حكم أداء الصلاة جماعة في المسجد والأصل في ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى، فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له، فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى، دعاه، فقال: «هل تسمع النداء بالصلاة؟» قال: نعم، قال: «فأجب»⁽⁶⁾. وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد

ولتحرير محل النزاع:

أولاً: اتفق الفقهاء على أن صلاة الرجل في المسجد جماعة أفضل من صلاته منفرداً في البيت، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين درجة"⁽⁷⁾.

ثانياً: لكن اختلفوا في حكم صلاة الجماعة على أقوال فذهب الحنابلة إلى أن الرجل يأثم إن صلى الفريضة منفرداً في البيت، مع صحة صلاته، بناء على قولهم بوجوب صلاة الجماعة على الرجال الأحرار القادرين عليها⁽⁸⁾، وذهب الشافعية في الأصح من مذهبهم أنها فرض كفاية⁽⁹⁾، وذهب المالكية، والحنفية إلى أنها سنة مؤكدة⁽¹⁰⁾، مع اتفاق فقهاء المذاهب على أن الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة، إلا على قول ابن عقيل من الحنابلة⁽¹¹⁾.

(5) تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (ص 63).

(6) رواه مسلم في صحيحه صحيح مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء، ج 3/384 برقم (1044).

(7) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (1/144)، المجموع شرح المذهب (4/193)

(8) ينظر: المغني لابن قدامة (3/5)

(9) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (1/339)، المجموع شرح المذهب (4/184)

(10) ينظر: الاختيار لتعليل المختار (1/57)، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (1/252)، شرح التلغين (1/704)، «سنة». التاج والإكليل لمختصر خليل (2/395).

(11) وخالفهم في ذلك ابن عقيل الحنبلي. ينظر: شرح التلغين (1/704).

وذهب جمهور الفقهاء إلى الصلاة في المسجد سنة (12) وهذه السنة تسقط عند العجز أو الخوف من المرض ونحوه من الأعداء التي تبيح ترك الجماعة.

فإذا كان هذا هو حال الرخاء يباح للإنسان عدم شهود الجماعة بالمسجد للعدو الخاص به، فمن باب أولى إذا كان هذا الشهود يؤدي إلى ضرر أكبر أو مفسدة أعظم وهي التسبب في انتشار العدوى وهلاك النفس البشرية. فيجب عدم شهود الصلاة مع الجماعة ولأن هذا المرض لا تظهر أعراضه على الإنسان مباشرة فقد يحمل الفايروس وهو لا يدري؛ ولحفظ النفس البشرية فكان تعطيل إقامة الصلاة بالمسجد أولى من إقامتها حتى لا تنتقل العدوى. فإن قيل إن منع إقامة الصلاة جماعة بالمساجد فيه تعطيل للمساجد ومنع من إقامة أعظم ركن من أركان الإسلام وهو الصلاة؟

فيجاب عن هذا من عدة أوجه:

أولاً: هذا ليس تعطيلاً للمساجد ومنعاً من ذكر الله وإقام الصلاة، فالمساجد لم تعطل بل سمح بالأذان للصلوات الخمس ولكن منعت المصلون لما تقتضيه المصلحة العامة، وهذا المنع عذر يبيح لهم ترك الجماعة بالمسجد. ثانياً: أن المنع من شهود الجماعة في المسجد وذكرنا أنها سنة عند جمهور الفقهاء وهو الصواب، ولكن لم تمنع إقامة الجماعة في البيوت فالرجل يستطيع الصلاة وحصول الأجر بالصلاة في مصلى البيت مع أهل بيته. ثالثاً: أنه من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الضرورات الخمس ومنها النفس، ففي أداء الجماعة في المسجد تحقيق لمقصد حفظ الدين فبناء المساجد وإقامة الصلاة فيها حفظ لهذا المقصد (13)، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس من الهلاك خاصة مع انتشار هذه الجائحة، ولكن هنا تعارض مصلحة ومفسدة، فمصلحة حفظ الدين أثناء جائحة كورونا تتعارض مع مصلحة حفظ النفس وعليه فإن من قواعد الشريعة عند تعارض المصالح والمفاسد فإن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة (14) ولقوله تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة: 195] ففي أداء الصلاة جماعة في المسجد سيؤدي إلى مفسدة عظيمة وهي هلاك النفس البشرية وتعرضها للخطر. وعليه فيرى الباحثان جواز تعطيل صلاة الجمعة والجماعة في المسجد والاكتفاء برفع الأذان لإقامة الشعيرة وبهذا صدر قرار هيئة كبار العلماء (15) وقرار مجمع الفقه الإسلامي (16).

(12) ينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (2/ 395).

(13) ينظر: المقاصد الشرعية ل: نور الدين الخادمي ص (81).

(14) ينظر: شرح الكوكب المنير = شرح مختصر التحرير (4/ 447).

(15) ينظر: قرار هيئة كبار العلماء رقم (247) في 22 / 7 / 1441هـ.

(16) ينظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الندوة الطبية الفقهية الثانية لهذا العام، والتي عقدت عبر تقنية مؤتمرات الفيديو يوم 16 ابريل 2020، تحت عنوان "فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19).

وجاءت السياسة الشرعية مؤيدة وموافقة لهذا حيث أصدرت وكالة الأنباء في المملكة العربية السعودية (واس) بياناً بذلك بتاريخ: 22 رجب 1441هـ الموافق 17 مارس 2020م⁽¹⁷⁾.

المسألة الثانية:

حكم الأذان في البيوت أثناء انتشار جائحة كورونا المستجد:

لا شك أنَّ شعيرة الأذان⁽¹⁸⁾ من أعظم شعائر الإسلام وأشهر معالم الدين، ومن أفضل القربات التي يُتقرب بها لله تعالى وما ورد في فضله قوله: "إِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذِّنْ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِنَّ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"⁽¹⁹⁾ وغيره من الأحاديث الدالة على مشروعية الأذان وعظيم ثوابه.

غير أنه قد اجتاحت العالم جائحة كورونا مما ترتب عليها اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية ومنها: إغلاق المساجد والاكتماء برفع الأذان فقط منعاً لانتشار هذه الجائحة.

وعند الحديث عن مشروعية الأذان يجب أن نفرق بين مسألة ترك الأذان على أهل البلد وبين مشروعية الأذان للمنفرد. فالمقصود بهذا البحث الثاني وهو هل يشرع للمصلي أن يؤذن في بيته لكل صلاة أم يكفي بأذان المسجد. ولبیان حکم رفع الأذان في البيوت يجدر بنا الكلام عن عنصرين أساسيين وهما:

أولاً: أن الأذان مشروع للصلوات الخمس والجمعة في الحضر والسفر⁽²⁰⁾ دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع فمن الكتاب قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} [الجمعة: ٩] ومن السنة حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه وقد أجمعت الأمة على مشروعيتها⁽²¹⁾.

(17) ينظر: بيان هيئة كبار العلماء على موقع وكالة الأنباء السعودية (واس) على الرابط:

<https://www.spa.gov.sa/2048662>

(18) الأذان في الشرع: هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة. ينظر: التعريفات (ص16)، الاختيار لتعليل المختار (42 / 1)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (54 / 2)، شرح منتهى الإرادات للبهوتي = دقائق أولي النهى ط عالم الكتب (131 / 1).

(19) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب رَفَعِ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ، ج 221/1، حديث رقم (609).

(20) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (24/3).

(21) ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (55/2)، اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (88/1).

ولذلك ذهب الجمهور من أهل العلم أن الأذان سنة مؤكدة للصوات الخمس⁽²²⁾ وهو من فروض الكفايات على أهل الأُمصار إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقي⁽²³⁾.

وقد جاءت السنة النبوية بوجوب إجابة المؤذن قال صلى الله عليه وسلم "مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ"⁽²⁴⁾ فهل يشرع الأذان في البيت لمن منعه العذر عن إجابة المؤذن والحضور لصلاة الجماعة في المسجد وهذا ما سنذكره في العنصر الثاني.

ثانياً: لا خلاف بين أهل العلم أن الأذان مشروع في المسجد ليجتمع الناس لأداء الصلاة المكتوبة حتى يحصل الاجتماع على طاعة الله - عز وجل -، وهو الأصل؛ لكن إذا منع المسلم العذر من مرض أو خوف، من إجابة المؤذن، فهذا المعذور له حالتان إما أن يسمع النداء أو لا يسمع.

الحالة الأولى: أن يسمع النداء فهذا لا يشرع له إعادة الأذان ويكتفي بالإقامة بناءً على الأصل أن المشروع في حقه إجابة المؤذن فتسقط عنه الإجابة للعذر سواء صلى منفرداً أم في جماعة، وإن أذن وأقام فهو حسن⁽²⁵⁾. يدل على ذلك:

1. حديث عكرمة رضي الله عنه قال: «إذا صليت في منزلك أجزأك مؤذن الحي»⁽²⁶⁾.
2. ما روي أن ابن مسعود، وعثمان، والأسود: «صلوا بغير أذان ولا إقامة». قال سفيان: «كفتهم إقامة المصر»⁽²⁷⁾.

(22) شرح مختصر الطحاوي للجصاص (562/1)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (339/1)، التفرع في فقه الإمام مالك بن أنس (60/1)، نهاية المطلب في دراية المذهب (38/2)، الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق (48/2)

(23) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، جاء فيه: والأذان والإقامة: سنتان للمسافرين فرضاً كفاية على المقيمين ج 39/1، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، جاء فيها: واختلفوا في كيفية مشروعيتهما فقل فرضاً كفاية لأنهما من الشعائر الظاهرة، ج 228/1، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، جاء فيه، وَيَجِبُ فِي الْمَصْرِ كِفَايَةُ أَيِّ فَإِذَا حَصَلَ فِي الْبَلَدِ فِي أَيِّ مَكَانٍ فَقَدْ حَصَلَ فَرَضُ الْكِفَايَةِ، ج 192/1، الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق (48/2).

(24) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر الدال على أن هذا الأمر حتم لا ندب ج 416/5، حديث رقم 2064، قال عنه محققه: هذا سند صحيح.

(25) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (562/1)، المبسوط للسرخسي (133/1).

(26) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الأذان والإقامة، باب من كان يقول يجزيه أن يصلي بغير أذان ولا إقامة، ج 200/1، برقم (2291).

3. ما روي أن ابن عمر قال في رجل نسي الإقامة حتى قام يصلي: «إذا كان في مصر تقام فيه الصلاة أجزأ عنه» (28).

قال ابن عُثَيْمِينَ -رحمه الله-: "ولكن إذا كان الإنسان في بلد قد أُذِّن فيه للصلاة ... فلا يجب عليهم الأذان؛ اكتفاءً بالأذان العام في البلد؛ لأنَّ الأذان العام في البلد حصل به الكفاية، وسقطت به الفريضة" (29).
الحالة الثانية: أن لا يسمع النداء ففي هذه الحالة اتفق الفقهاء -في الجملة- على مشروعية الأذان لمن صلى منفرداً في بيته أو صلى في جماعة خارج المسجد (30).

وبهذا أفق العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- أن الإنسان الذي لا يسمع الأذان فلا حرج عليه ويشرع له الأذان في البيت (31). يدل لذلك حديث أبي سعيد رضي الله عنه المتقدم (32).
وعليه يرى الباحثان إنه يشرع لمن لا يسمع النداء بسبب فرض حظر التجوال أثناء جائحة كورونا أو غيرها أن يؤذن في البيت، وإن من سمع الأذان لا يشرع له إعادته في البيت سواء كان منفرداً أو جماعة ويكفي أذان المسجد. والله أعلم.
والسياسة الشرعية لا تمنع ذلك حيث لم يصدر من ولاة الأمر ما يمانع ذلك فيبقى على الأصل وهو مشروعية الأذان في البيوت.

(27) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة باب الرجل يصلي في المصر بغير إقامة، ج1/512 برقم (1962-1963)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الأذان والإقامة باب من كان يقول يجزيه أن يصلي بغير أذان ولا إقامة، ج200/1 برقم (2293).

(28) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه في كتاب الصلاة باب الرجل يصلي في المصر بغير إقامة برقم (1963)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الأذان والإقامة باب من كان يقول يجزيه أن يصلي بغير أذان ولا إقامة برقم ج198/1 برقم (2289).

(29) ابن عثيمين، محمد صالح محمد، الطبعة الأولى 1422 هـ -، الناشر دار ابن الجوزي، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (46/2).

(30) ينظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (562/1)، المبسوط (133/1)، المدونة (160/1)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (114/1)، التبصرة للخملي (246/1)، القوانين الفقهية (ص36)، التهذيب في فقه الإمام الشافعي (47/2)، فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي (142/3)، المجموع شرح المذهب (85/3).

(31) ينظر: فتاوى الشيخ ابن باز (351/10).

(32) سبق تخريجه ص7.

المسألة الثالثة:

حكم صلاة المصاب والممارس الصحي العاجز عن الطهورين (33).

قبل بيان حكم الصلاة نقدم لذلك بمقدمة لتوضيح هل المصاب والممارس الصحي فاقدان لطهورين أم لا؟ ومن ثم نبين حكم وكيفية صلاتهما.

فالأصل في مسائل الطهارة قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ [المائدة: 6]، فالله سبحانه وتعالى أمرنا بالوضوء بالماء لكل صلاة وعند فقد الماء -حقيقة أو حكماً- نتقل إلى البدل وهو التيمم بالصعيد الطاهر؛ وعند التأمل في حال المصاب بفيروس كورونا والممارس الصحي نجد ما يلي:

1. أخمما ليسا فاقدين للماء حقيقةً.
 2. أن الشريعة الإسلامية أباحنا لنا المسح على الحوائث عند تعذر غسل العضو.
- وعليه سنفرع الكلام في هذه المسألة إلى فرعين وهما:
- الفرع الأول: صلاة المصاب بفيروس كورونا عند العزل هل يشرع له الصلاة بدون وضوء أو تيمم.
- الفرع الثاني: صلاة الممارس الصحي أثناء عجزه عن الوضوء بسبب المشقة في نزع الملابس الوقائية والكمادات والقفازات وغيرها فهل تصح صلاته بدون وضوء ولا تيمم.

الفرع الأول: صلاة المصاب:

المصاب بفيروس كورونا إما أن يعجز عن استعمال الماء بسبب العزل أو بسبب التنويم في العناية المركزة أو بسبب استعمال الأجهزة، أو أن استعمال الماء أو التراب يؤثر عليه خاصة أن الفيروس يهاجم ويصيب الجهاز التنفسي (34). فهذا المصاب له حالتان:

(33) هو الذي لم يجد ماء ولا تراباً للطهارة أو عجز عنهما. ينظر: التعريفات الفقهية ص (161) الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق (1/ 409).

(34) فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19. نقلاً عن منظمة الصحة العالمية، ينظر:

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

الحالة الأولى: أن لا يتعذر عليه استعمال الماء ولا يتأثر باستعماله فيجب عليه الوضوء ولو بمساعدة الآخرين⁽³⁵⁾، وصلاة كصلاة المريض. لقوله صلى الله عليه وسلم: «صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب، فإن لم تستطع فمستلقيا».

الحالة الثانية: أن يتأثر باستعمال الماء أو يتعذر عليه فهذا يلزمه التيمم إن استطاع، وإن لم يستطع فهو فاقدر للطهورين، وقد اختلف العلماء في حكم صلاة فاقدر الطهورين⁽³⁶⁾ على أقوال، هي:

القول الأول: يقضي ولا يصلي إلا إذا وجد أحد الطهورين، وهو قول أبي حنيفة⁽³⁷⁾، والقلم للشافعي⁽³⁸⁾. وما استدلو به مايلي:

1. قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا) [النساء: 43] وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى نهى عن قربان الصلاة إلا بطهارة، فدل على أنه لا يجوز الدخول فيها بالحدث⁽³⁹⁾.

2. حديث ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قَالَ " لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ"⁽⁴⁰⁾. وجه الدلالة: دل الحديث دلالة على نفى القبول عن الصلاة التي تؤدي بغير طهارة، وما لا يقبل لا يشرع فعله⁽⁴¹⁾. زد على ما استدلو من الآية والحديث: بأنهما محمولان على من قدر على الطهارة بالماء أو التراب، لا على من لا يقدر على الطهارة⁽⁴²⁾.

القول الثاني: يُصَلِّي وَيَقْضِي إِذَا وَجَدَ مَاءً أَوْ تُرَابًا وهو قول لابن القاسم في العتبية وعبد الملك ومطرف وابن عبد الحكم⁽⁴³⁾، والشافعية⁽⁴⁴⁾، ورواية عند الحنابلة⁽⁴⁵⁾.

(35) ينظر: فتاوى الطب والمرضى للشيخ محمد ابن إبراهيم رحمه الله. ص (33)
(36) استفدنا في هذه المسألة من رسالة ماجستير بعنوان: أحكام التيمم دراسة فقهية مقارنة. تأليف: رائد بن حمدان بن حميد الحازمي، وقد حصل بها على درجة الماجستير بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى.
(37) الدر المختار، ج 252/1 الناشر دار الفكر -بيروت- الزبيدي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي، (ت800هـ) الجوهرة النيرة، ج 75/1.
(38) كتاب الحاوى الكبير، ج 499/1.
(39) أحكام التيمم دراسة فقهية مقارنة ص 669.
(40) سنن الترمذي، كتاب أبواب الطهارة، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، ج 5/1، برقم 1
(41) الذخيرة، ج 350/1
(42) المجموع ج 226/2

وما استدلل به أصحاب هذا القول:

1. ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها استعازت من أسماء فإلادة فهلكت فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فوجدتها فأذركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأُنزل الله آية التيمم فقال أسيد بن حضير لعائشة خزاك الله خيراً فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله ذلك لك وللمسلمين فيه خيراً (46).

وجه الدلالة: دل الحديث على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين، وذلك لأنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك، ولو كانت الصلاة حينئذ ممنوعة لأنكر عليهم النبي - صلى الله عليه وسلم -، فكان هذا شرعاً عاماً حتى يرد الدليل الراجع له (47).

2. حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) (48).

وجه الدلالة: إن الطهارة شرط من شروط الصلاة فالعجز عنها لا يبيح ترك الصلاة (49) والميسور لا يسقط بالمعسور. واستدلوا على وجوب الإعادة بما يلي:

3. حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا تقبل صلاة بغير طهور" (50).

وجه الدلالة: دل الحديث على أن الصلاة بغير طهارة غير مقبولة، وإذا كانت غير مقبولة فلا بد من إعادتها (51). رد على استدلالهم بهذا بما رد به على استدلال أصحاب القول الأول، ولم أذكر الرد منعا للتكرار.

(43) الذخيرة للقرافي، ج 350/1

(44) الحاوي الكبير للماوردي ج 499/1

(45) المغني لابن قدامة، ج 184/1

(46) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً، ج 128/1، حديث رقم 329.

(47) أحكام التيمم ص 672

(48) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج 2658/6، حديث رقم 6858

(49) المجموع شرح المذهب للنووي، ج 287/2، المغني لابن قدامة، ج 184/1

(50) سبق تخريجه ص 14.

(51) ينظر: أحكام التيمم دراسة فقهية مقارنة ص (673)

القول الثالث: يجب عليه أن يصلي على حسب حاله ولا يقضي، وهو قول أشهب⁽⁵²⁾ من المالكية، وقول للشافعي⁽⁵³⁾ وهو مذهب الحنابلة⁽⁵⁴⁾.

ومما استدل به أصحاب هذا القول:

1. قوله تعالى: (فَأْتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) [التغابن: 16]
2. قوله تعالى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [البقرة: 286]
3. حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق وفيه ... وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم" ⁽⁵⁵⁾.

وجه الدلالة: دلت هذه النصوص على أن العبادة تسقط عن المكلف إذا لم يستطع أدائها وفاقد الطهورين لا يستطيع الوضوء فيصل على حالة.

4. أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الصحابة بإعادة الصلاة كما ورد في حديث عائشة السابق⁽⁵⁶⁾ المناقشة:

نوقش بأن الإعادة لا تجب على الفور، فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة.

الجواب من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا التعقيب ليس بجيد، والصواب وجوب الإعادة على الفور عند وجود مقتضيها، فلما لم يأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بالإعادة دل على عدم وجوبها⁽⁵⁷⁾.

الوجه الثاني: أنه على التسليم بصحة ما قالوه، فإنه لا بد من دليل آخر يدل على وجوب الإعادة، فالإعادة إنما تجب بأمر جديد، ولم يثبت الأمر، والأصل عدمه، فلا تجب الإعادة⁽⁵⁸⁾

القول الرابع: لا صلاة ولا قضاء قول لِمَالِكٍ وَابْنِ نَافِعٍ⁽⁵⁹⁾.

(52) الذخيرة، ج 350/1

(53) العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم، (ت 558هـ)، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، الناشر: دار المنهاج - جدة، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ج 303/1.

(54) الرحيباني، مصطفى السيوطي، (ت 1243هـ)، سنة النشر 1961م، الناشر المكتب الإسلامي-دمشق- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، ج 207/1.

(55) سبق تخريجه ص 15

(56) المغني لابن قدامة، ج 184/1، الذخيرة، ج 351/1

(57) هذا تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله على فتح الباري نقلا عن أحكام التيمم دراسة فقهية مقارنة ص (676)

(58) الذخيرة، ج 350/1 بمعناه.

(59) الذخيرة، ج 350/1

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: « لا تقبل صلاة بغير طهور »(60).
- وجه الدلالة: دل الحديث على عدم قبول الصلاة التي بغير طهور، وما لا يقبل لا يشرع فعله(61).
- المناقشة: نوقش هذا الدليل بما نوقش به دليل السنة من أدلة القول الأول.
- الراجح: بعد عرض أقوال الفقهاء ومناقشة أدلة كل قول يرى الباحثان -والله أعلم- أن القول الراجح هو القول القائل بأن فاقده الطهورين يجب عليه أن يصلي على حسب حاله ولا يقضي وذلك لما يلي:
1. لقوة أدلتهم، وسلامتها من المعارضة، في مقابل ضعف أدلة المخالفين بما حصل من مناقشة.
 2. أن الصحابة رضي الله عنهم قد صلوا بلا وضوء عند فقدهم الماء، والوضوء هو الأصل، فإذا جاز أن يصلي المكلف على حاله بلا وضوء عند فقدان الماء وهو الأصل، فلأن يجوز أن يصلي المكلف عند فقدان الماء والتراب الذي هو بدل عن الأصل من باب أولى.
 3. أن هذا القول هو المتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية من اليسر ورفع الحرج.
- وبعد أن ذكرت أقوال الفقهاء في مسألة فاقده الطهورين والعاجز عن استعمال الطهورين نبين فأبين حكم صلاة المصاب والممارس الصحي العاجز عن الطهورين فأقول
- بناء على ما سبق ذكره من أقوال الفقهاء في مسألة فاقده الطهورين والعاجز عن استعمالهما فإن المصاب في هذه الحالة لا تسقط عنه الصلاة ويجب عليه أن يصلي على حالة من دون وضوء ويصلي كالمريض فإذا لم يستطع القيام صلى قاعداً أو على جنب، والله أعلم.
- وبهذا صدرت فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء(62).

الفرع الثاني: صلاة الممارس الصحي:

الممارس الصحي عاجز عن استعمال الماء على أعضاء الوضوء لما يلبسه من ملابس وقائية تمنع عنه انتقال العدوى من كالفازات وغيرها؛ ويمتنع عن لمس الوجه والعينين باليدين حتى لا ينتقل الفيروس إليه -لأنه ينتقل عبر الهواء- وحيث إن الملابس التي يلبسها الممارس الصحي مصنوعة من البلاستيك فهي لا تتأثر بالمسح عليها بالماء وكذلك الكمادات وغطاء الوجه والرأس فاستعمال الماء في حقه متعذر على أعضاء الوضوء، فهل يشرع له التيمم؟

(60) سبق تخريجه ص14.

(61) الذخيرة، ج 350/1

(62) فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء رقم الفتوى (28068).

القول بمشروعية التيمم لمن هذا حاله فيه نظر؛ لأنه ليس فاقداً للماء حقيقة ولا يمكنه استعمال التراب على أعضاء التيمم مباشرة لوجود الحوائل على الكفين والكمام على الوجه. فهل نحكم بأنه فاقد للطهورين ويصلي على حالة فهذا فيه نظر - أيضاً - لسببين وهما:

1. أن الشريعة الإسلامية جاءت بجواز المسح على الحوائل كالحفنين والعمامة وأعضاء الوضوء الأربعة مغطاة بالملايس والعوازل ومنها ما يشق نزعها ومنها ما لا يشق.

2. أن العلة في عدم استعمال الماء هي المشقة في النزع والاستبدال لكل وضوء فقط، بخلاف المريض أو من به حرق أو جيرة فهنا العجز دائم حتى يتم البرء والشفاء التام.

إذا العلة في عدم استعمال الماء هي المشقة، ولذلك سنتكلم عن كل عضو من أعضاء الوضوء على حده من حيث نوع اللباس والمشقة في نزعها وانتقال العدوى عن طريقه. ومن ثم نبين كيف يصلي الممارس الصحي.

أولاً: اليدين: سنبداً باليدين لأنهما الأداة الناقلة للماء وليس لأن غسلها فرض، ففرضها بعد غسل الوجه وحدها من أطراف الأصابع إلى المرفقين.

نوع لباسها للممارس الصحي: على الكفين هما القفازان وهما من البلاستيك. وعلى الذراع أكمام الملايس الداخلية والسترة الخارجية وكذلك من تحتها الملايس الداخلية الشخصية وهي إما أن تكون أكماماً طويلة أو قصيرة.

هل يشق نزعها؟

- **القفازات:** وهي تلبس على الكفين فقط ولا يشق نزعها وكذلك استبدالها وهي من أهم الملايس الوقائية التي يلبسها الممارس الصحي. وللوقاية من أي عدوى يجب استبدالها مباشرة بعد كل حالة سواء كان مصاباً بكورونا أم غير مصاب.

وعليه يجب نزع القفازات وغسل الكفين وذلك لاتفاق أهل العلم على عدم مشروعية المسح على القفازين⁽⁶³⁾ وعللوا ذلك بأمرين:

(أ) عدم صحة القياس على الحفنين⁽⁶⁴⁾.

(ب) عدم المشقة في نزعها⁽⁶⁵⁾.

(ج) أن غسل اليدين من أهم أسباب الوقاية من العدوى.

(63) قال النووي: «أجمع العلماء على أنه لا يجوز المسح على القفازين في اليدين والبرقع في الوجه». ينظر: المجموع شرح المذهب (479/1).

(64) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج (6/2585).

(65) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (11/1).

يدل لذلك حديث المغيرة رضي الله عنه: قال: «كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال: يا مغيرة، خذ الإداوة. فأخذتها، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توارى عني، فقضى حاجته، وعليه جبة شامية، فذهب ليخرج يده من كمها فضاعت، فأخرج يده من أسفلها، فصبت عليه، فتوضأ وضوءه للصلاة، ومسح على خفيه، ثم صلى» (66).

- الملابس الداخلية والسترة والملابس الشخصية ذات الأكمام الطويلة: فهذه قد يشق نزعها أو رفعها إلى العضد وغسل ما تحتها فهنا يجب غسل المكشوف والمسح على المغطى؛ لما يلي:

1. بالقياس على جواز مسح القدر الزائد على الجبيرة للحاجة بعلّة الضرر في نزعها. قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: "الجبيرة لا يُمسح عليها إلا عند الحاجة فيجب أن تقدر بقدرها، وليست الحاجة هي موضع الألم أو الجرح فقط، بل كل ما يحتاج إليه في تثبت هذه الجبيرة أو هذه اللزقة مثلاً فهو حاجة، فلو كان الكسر في الإصبع، ولكن احتجنا أن نربط كل الراحة لتستريح اليد، فهذه حاجة" (67).

2. قاعدة: "المشقة تجلب التيسير". فهنا مشقة النزح تجلب التيسير في الغسل والانتقال للمسح؛ لأن الممارس يشق عليه تبديل الملابس مع كل وضوء وللخوف من انتقال العدوى.

وعليه فيرى الباحثان: التفريق بين الكفين والذراعين عند الوضوء فيجب على الممارس الصحي نزح القفاذات وغسل الكفين، والمسح على الذراعين لمشقة النزح والتبديل مع كل وضوء. والله أعلم.

ثانياً: الوجه: حد الوجه: من منبت الشعر إلى الذقن طولاً ومن الأذن إلى الأذن عرضاً. فرض الوجه في الوضوء الغسل مع المضمضة والاستنشاق.

لباس الوجه أثناء جائحة كورونا: هو الكمام ونظارة للعينين، أو درع للوجه (68).

هل يشق نزعها؟ الذي يظهر أنه لا يشق نزعها، فيجب غسل الوجه.

ثالثاً: الرأس والأذنان: المشروع مسح جميع الرأس لحديث عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم مسح رأسه بيديه فأقبلَ بهما وأدبرَ بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفأه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ

(66) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية، ج1/142 برقم (356)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ج2/284 برقم (652).

(67) ينظر: مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (173/11).

(68) ينظر: إرشادات منظمة الصحة العالمية:

https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/174652/WHO_MERS_IPC_15.1_arab.pdf?sequence=5&isAllowed=y

منه⁽⁶⁹⁾. وقد اختلف الفقهاء في القدر الممسوح من الرأس⁽⁷⁰⁾، وقد أفتت اللجنة الدائمة بأن مسح جميع الرأس فرض من فروض الوضوء⁽⁷¹⁾.

نوع لباس الرأس للممارس الصحي: لباس الرأس للممارس عبارة عن نوعين: إما بدله شاملة مع غطاء الرأس أو غطاء شفاف خاص يربط على الرأس، ويلبسن الممرضات -غالباً- من تحته الخمار وهو ما يغطي شعورهن. هل يشق نزعها؟

الذي يظهر بأن هذا النوع لا يشق نزعها؛ ولكن جاءت الشريعة الإسلامية بجواز المسح على العمامة والخمار على خلاف بين الفقهاء في ذلك.

والراجح: جواز المسح عليهما⁽⁷²⁾؛ يدل لذلك حديث المغيرة قال: توضأ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ومسح على الخفين، والعمامة⁽⁷³⁾.

وحديث بلال: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار»⁽⁷⁴⁾. قال الشيخ: ابن عثيمين -رحمه الله- «وعلى كل حال إذا كان هناك مشقة إما لبرودة الجو، أو لمشقة النزع واللف مرة أخرى، فالتسامح في مثل هذا لا بأس به، وإلا فالأولى ألا تمسح ولم ترد نصوص صحيحة في هذا الباب»⁽⁷⁵⁾. وعليه يرى الباحثان: أن يجب نزع اللباس ومسح الرأس، لما يلي:

1. أن المسح على العمامة ورد بشروط معينة منها أن تكون العمامة ساترة لجميع الرأس، وأن تكون مخنكة وذات ذؤابة⁽⁷⁶⁾؛ وما يلبسه الممارس الصحي لا تتحقق فيه شروط العمامة.
2. عدم وجود المشقة في نزع الغطاء الساتر للرأس.
3. أن العدوى من فايروس كورونا تنتقل عبر التنفس وهذا ما نشرته منظمة الصحة العالمية.

(69) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، ج80/1 برقم (183)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، ج197/2 برقم (580).

(70) ينظر: المغني لابن قدامة (175/1).

(71) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الثانية (83/4).

(72) ينظر: المغني لابن قدامة (380-379/1).

(73) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة ج290/1 برقم (657).

(74) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، ج159/1 برقم (660).

(75) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع (239/1).

(76) ينظر: المغني لابن قدامة (381/1).

4. أن منظمة الصحة العالمية تنازلت عن لبس البدل أو ما يسمى اللخل الكامل، وغطاء الرأس والرقبة، فليس هناك ضرورة للبسها⁽⁷⁷⁾.

رابعاً: القدمان: وفرضهما في الوضوء الغسل إلى الكعبين.

نوع اللباس للممارس الصحي: اللباس الصحي هو عبارة عن واقي أحذية شفاف، يوضع فوق الحذاء أو الخفين⁽⁷⁸⁾. هل يشق نزعها؟ الواقي الشفاف لا يشق نزعها. أما الخفان فقد جاءت الشريعة الإسلامية بجواز المسح عليهما⁽⁷⁹⁾. وعليه يرى الباحثان: أن الممارس الصحي يجب عليه نزع الغطاء وغسل القدمين، إلا في حالة لبس الخف فيشرع له المسح، وذلك لما يلي:

1. لا يوجد مشقة في نزع الغطاء.
2. لا تنتقل عدوى كورونا عن طريق القدمين.
3. ماورد من أدلة في جواز المسح على الخفين منها حديث المغيرة بن شعبة السابق.

الخلاصة: في كيفية صلاة الممارس الصحي:

أولاً: يجب على الممارس الصحي الوضوء قبل لبس الملابس الوقائية لأنه يشترط للمسح على الخفين لبسهما على الطهارة، ويجب على الممارس الصحي أن يحتاط بالوضوء قبل اللبس. وبهذا يجب عليه أنه يؤدي الصلاة في وقتها بطهارة شرعية كاملة.

ثانياً: إذا تعذر عليه الوضوء لكل صلاة أما لانشغاله بالمرضى أو لعدم قدرته على نزع الملابس فيشرع له الجمع الصوري بتأخر صلاة الظهر لآخر وقتها وصلاة العصر في أول وقتها وكذلك مع المغرب والعشاء.

(77) ينظر: إرشادات منظمة الصحة العالمية ص (9) على الرابط:

<https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/339151/WHO-2019-nCoV-HCW-advice-2021.1-ara.pdf>

(78) بضم الخاء وتشديد الفاء: كلمة فارسية معربة؛ وأصلها في الفارسية: كفش؛ ومعناه: نوع من الأحذية الجلدية يلبس فوقها حذاء آخر، والجمع خفاف». ينظر: المعجم العربي لأسماء الملابس ص (153).

(79) وعن الإمام مالك رواية أخرى؛ ولكنها ضعيفة: "أنه لا يصح المسح على الخفين مطلقاً"، قال الباجي: في المنتقى (77/1): «قال الشيخ أبو بكر في شرح المختصر: أنه روي عن مالك لا يمسح المسافر ولا المقيم، فإن صحت هذه الرواية فوجهها أن المسح منسوخ. قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه: وهذا عندي يبعد؛ لأن ابن وهب روى عنه أنه قال: لا أمسح في سفر ولا حضر، وكأنه كرهه، وفي النوادر عن ابن وهب أنه قال: آخر ما فارقت على المسح في السفر والحضر، وكأنه وهو الذي روى عنه متأخر أصحابه مطرف وابن الماجشون، فدل ذلك على أنه منعه أولاً على وجه الكراهة لما لم ير أهل المدينة يمسحون، ثم رأى الآثار فأباح المسح على الإطلاق». اهـ نقلاً عن موسوعة أحكام الطهارة للديبان (3/ 17 ط 3)

ثالثاً: وإذا تعذر عليه ذلك فلا يشرع له الصلاة بدون وضوء، بل يجب عليه أن يتوضأ على نحو التفصيل السابق، فما لا يشق نزعها يجب غسله وما شق نزعها ففرضه المسح، فيغسل الكفين ويغسل من الذراعين ما استطاع ويمسح على الباقي إن شق عليه نزعها ما عليهما، وغسل الوجه، ومسح الرأس، والقدمين فرضهما الغسل أو المسح حسب حالة بشرط لبسهما على طهارة كاملة.

وإن قيل: لماذا لا ننقله للتيمم وهو طهارة شرعية؟

قلنا: لا يصح ذلك من عدة أوجه:

1. التيمم شرع عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وهو هنا غير عادم للماء، وقادر على استعماله.
2. فروض التيمم هما مسح الوجه والكفين ولا يشرع مسحهما بالصعيد مع وجود الحوائل؛ فإن نزعهما فهذا دليل على عدم المشقة ففرضهما الغسل وجوباً.
3. أن استعمال الماء لغسل اليدين والوجه مما ينصح به الأطباء للوقاية من نقل الأمراض.
4. مسح الوجه لا يجوز إلا في حالة تعذر ذلك كالحرق أو من به جروح تتأثر بغسله بالماء، فيشرع له المسح بالماء وليس بالتراب، وإن تعذر المسح فيشرع له التيمم، وهذا بعيد عن مسألتنا لعدم المشقة في النزع كما ذكرنا في التفصيل السابق. هذا والله أعلم.

المسألة الرابعة:

حكم التباعد بين المصلين أثناء انتشار جائحة كورونا المستجد

جاءت السنة ببيان فضل تسوية الصفوف والأجر المترتب عليها، وما في ذلك من تقوية الأواصر وتأليف لقلوب المسلمين واجتماعها؛ ومن الأحاديث الواردة في ذلك: حديث جابر بن سمرّة قال خرج علينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال «ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنّها أذناب خيل تُمسّس اسكنوا في الصلّة». قال ثم خرج علينا فرأنا حلقاً فقال «ما لي أراكم عزين». قال ثم خرج علينا فقال «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربّها». فقلنا يا رسول الله وكيف تصف الملائكة عند ربّها قال «يُتْمُونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى وَيَتَرَاوُونَ فِي الصَّفِّ» (80).

ولبيان حكم التباعد بين المصلين يجب أن نبين سبب الخلاف ثم نبين أقوال الفقهاء في حكم تسوية الصف والترافف في الصلاة.

(80) رواه مسلم، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي، ج2/29، حديث 996.

سبب الخلاف:

سبب الخلاف في تسوية الصفوف إلى اختلاف ألفاظ الأحاديث⁽⁸¹⁾ فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "وأقيموا الصف في الصلاة، فإن إقامة الصف من حسن الصلاة"⁽⁸²⁾. وفي لفظ عن أنس مرفوعاً: "سوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة" وفي رواية مسلم: "من تمام الصلاة"⁽⁸³⁾ ولذلك اختلف الفقهاء في حكم تسوية الصف على قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور إلى أن تسوية الصفوف سنة⁽⁸⁴⁾ وليست بواجبة؛ وعللوا ذلك بقولهم وإن كان لفظ الأحاديث ورد بصيغة الأمر إلا أنه محمول على الندب لاختلاف ألفاظه وتمسكوا برواية أبي هريرة وقالوا لأن حسن الشيء زيادة على تمامه⁽⁸⁵⁾.

القول الثاني: وذهب ابن حزم وابن حجر وبعض المحدثين إلى أن تسوية الصفوف واجبة وعللوا ذلك بأن إقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الوجوب واجب. وأن الوعيد في قوله صلى الله عليه وسلم: لتسويون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم دليل على الوجوب⁽⁸⁶⁾.

والقول بالوجوب هو اختيار الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى- وأن الجماعة إذا لم يسووا الصف فهم آثمون⁽⁸⁷⁾. ومع مخالفتهم لقول من قال إنها سنة إلا إنهم لا يرون بطلان الصلاة بذلك، وخالفهم ابن حزم وبطلان⁽⁸⁸⁾. قال ابن حجر رحمه الله: «ومع القول بأن التسوية واجبة فصلاة من خالف ولم يسو صحيحاً لاختلاف الجهتين ويؤيد ذلك أن أنسا مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة»⁽⁸⁹⁾.

-
- (81) ينظر: فتح الباري (2/209)، الأساس في السنة وفقهها العبادات (2/1046).
- (82) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان، باب: إقامة الصف من تمام الصلاة، ج1/253 برقم (689)، ومسلم في صحيحه كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، وإقامتها، ج2/31 برقم (1005).
- (83) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول، ج2/30، برقم (1003).
- (84) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ج1/136، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ج1/211، المعونة على مذهب عالم المدينة، ج1/276، المنهاج القويم، ج1/164، مختصر الإنصاف والشرح الكبير، ج1/116، والكافي، ج1/242.
- (85) ينظر: فتح الباري (2/209)، الأساس في السنة وفقهها العبادات (2/1046).
- (86) ينظر: المحلى بالآثار (2/375).
- (87) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع (3/10).
- (88) ينظر: المحلى بالآثار (2/375-378)، فتح الباري لابن حجر (2/210).
- (89) ينظر: فتح الباري لابن حجر (2/210).

وقال ابن عثيمين رحمه الله: «لكن إذا خالفوا فلم يسؤوا الصَّفَّ فهل تبطل صلاتهم؛ لأنهم تركوا أمراً واجباً؟ الجواب: فيه احتمال، قد يُقال: إنها تبطل؛ لأنهم تركوا الواجب. ولكن احتمال عدم البطلان مع الإثم أقوى؛ لأن التسوية واجبة للصلاة لا واجبة فيها، يعني أنها خارج عن هيئتها، والواجب للصلاة يأثم الإنسان بتركه، ولا تبطل الصلاة به، كالأذان مثلاً، فإنه واجب للصلاة، ولا تبطل الصلاة بتركه.» (90)

وبناء على ما سبق يرى الباحثان: أن التباعد بين المصلين أثناء انتشار جائحة كورونا لا يؤثر على صحة الصلاة يدل على ذلك :

1. حديث أنس ابن مالك رضي الله عنه لم يأمر بإعادة الصلاة لمن سألته عندما قدم المدينة ما أنكرت منّا منذ عهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: "ما أنكرت شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف" (91). فدل على أن التراص لا يبطل الصلاة ولا يؤثر في صحتها (92).

2. أن هذا من قبيل الإجراءات الاحترازية التي تدعو الحاجة إليها تجنباً لانتشار هذا الوباء. وقد أوضح الشيخ الدكتور سعد الشثري -عضو هيئة كبار العلماء- أن التباعد بين المصلين لا يؤثر على صحة الصلاة؛ لأنه من الإجراءات الاحترازية التي تُحمى بها النفوس ويوقف انتشار المرض، حيث قال: "إن اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تُحمى بها النفوس ويوقف بها انتشار المرض من القربات التي يتقرب بها إلى الله عز وجل (93).

والسياسة الشرعية صدرت مؤيدة لذلك حيث صدر توجيه من وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية بضرورة التباعد بين المصلين عند أداء الصلاة وحدد مقدار التباعد بـ (متر ونصف) وترك صف فارغ بين كل صفين ومن ثم حدث التعميم بعدم ترك صف والبقاء على التباعد فقط (94).

المسألة الخامسة:

حكم إقامة صلاة الجمعة في البيوت بسبب انتشار جائحة كورونا.

صلاة الجمعة شعيرة من شعائر الدين وقد تظاهرت النصوص الدالة على فضلها والحث في السعي إليها، وصلاة الجمعة شرعت لتحقيق وحدة المسلمين واجتماعهم، وليوم الجمعة أحكام خاصة من صلاة وذكر ودعاء وغيرها. ولصلاة

(90) ينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع (10/3)

(91) رواه البخاري في صحيحه كتاب الأذان، باب: إثم من لم يتم الصفوف، ج1/254 برقم (691).

(92) ينظر: فتح الباري (210/2).

(93) ينظر: الفتوى على موقع جريدة عكاظ:

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2021419>

(94) ينظر: رابط التعميم على موقع الوزارة:

https://moia.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/10111442_6.aspx

الجمعة شروط خاصة عن غيرها من الصلوات التي شرعت لها الجماعة منها مالا تصح الا بها كالخطبتين⁽⁹⁵⁾، ومنها المختلف في صحتها بدونها كالعدد وغيرها.

وعليه إقامة صلاة الجمعة في البيوت بسبب انتشار جائحة كورونا لا تجوز ولا تجزئ ولا يسقط أدائها في البيوت، صلاة الظهر، فإنه إذا تعذر أداء الجمعة لأي سبب من الأسباب ينتقل إلى بدلها وهو صلاة الظهر مهما طال وقت العذر، وذلك لأن الرخصة يقي حكمها عند الاستثناء مهما طال الوقت، ومن الأدلة على عدم مشروعية إقامة صلاة الجمعة في البيوت بسبب وجود جائحة كورونا أو غيرها من الأعذار، مايلي:

1. أن الجمعة من العبادات التوقيفية الثابتة عن الرسول بصفة وكيفية مخصوصة فلا يجوز أدائها بخلاف ماورد عنه صلى الله عليه وسلم، أيضا لم يثبت فيما وقفت عليه عن الرسول ولا عن الصحابة أنهم رخصوا في أدائها في البيوت وقد كان يعتريهم بعض الأعذار التي تمنع من إقامتها في المساجد ومع ذلك لم ينقل الترخيص بإقامتها في البيوت، ولو كان هذا يجوز لنقل إلينا. فالقول بجواز إقامتها في البيوت من البدع التي لم تثبت عن الرسول ولا عن الصحابة ولا عن أهل العلم الربانيين، وقد حدثت طواعين وأوبئة وأمور عظام على مر التاريخ وأغلقت المساجد وتوقف الجمع والجماعات، ومع ذلك لم يقل أحد بجواز إقامتها في البيوت، ففي سَنَةِ ثَمَانٍ: وَقَعَ قَحْطٌ عَظِيمٌ بِمِصْرَ وَبِالْأَنْدَلُسِ وَمَا عِهْدُ قَحْطٍ وَلَا وَبَاءٌ مِثْلُهُ بِقَرْطُبَةَ حَتَّى بَقِيَتِ الْمَسَاجِدُ مَغْلَقَةً بِلا مُصَلٍّ وَتَمَّتْ عَامُ الْجُوعِ الْكَبِيرِ. (96)

2. أنه في سنة سبع وعشرين وثمانمائة وقع في أوائل هذه السنة بمكة وباء عظيم إذ ماتت في كل يوم أربعون نفساً، وحصر من مات في ربيع الأول ألفاً وسبعمائة، ويقال إن إمام المقام لم يصل معه في تلك الأيام إلا اثنين وبقية الأئمة بطلوا لعدم من يصلي معهم. (97)

3. أيضا الجمعة شعيرة من الشعائر وهذا يقتضي إظهارها وإعلامها كي يشهد الناس، وأدائها في البيوت لا يتحقق معه إعلام ولا ظهور، ومن قال بصحة إقامتها في غير المسجد اشترط إقامتها في مكان معلوم مخصص حتى يشهدها جماهير المسلمين، قال السمرقندي: أن يكون أداء الجمعة بطريق الاشتهار حتبان أميراً لو جمع جنوده في الحصن وأغلق الأبواب وصلى بهم الجمعة فإنه لا يجزئهم وإن فتح باب الحصن وأذن للعامة فيه بالدخول جاز (98).

ومما لا خلاف فيه أن هذا لا يتحقق عند صلاتها في البيوت، قال الزبيدي "لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْمِصْرِ قَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ كُلُّ بَلَدٍ فِيهَا أَسْوَاقٌ وَوَالٍ يَنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ وَعَالِمٌ يُرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَادِثِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ حَوَائِجُ الدِّينِ وَعَامَّةُ حَوَائِجِ الدُّنْيَا فَحَوَائِجُ الدِّينِ الْقَاضِي وَالْمُفْتِي وَحَوَائِجُ

(95) ينظر: الإقناع في مسائل الإجماع (163/1)، الشرح الممتع على زاد المستقنع (51/5)

(96) سير أعلام النبلاء، ج438/13.

(97) مصر إنباء الغمر بأبناء العمر، ج326/3

(98) تحفة الفقهاء، ج162/1.

الدُّنْيَا أَنْ يَعْيشَ فِيهَا كُلُّ صَانِعٍ بِصِنَاعَتِهِ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ، وَفِي الْهَدَايَةِ هُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ لَهُ أَمِيرٌ وَقَاضٍ يُنْقِذُ الْأَحْكَامَ وَيُقِيمُ الْحُدُودَ" (99).

كما أن في القول بجواز إقامتها في البيوت يؤدي إلى تعدد إقامة أكثر من جمعة في الحي الواحد، وهذا يتناقض مع قول جمهور الفقهاء من منع تعدد الجمعة في المساجد بالبلد الواحد

بل ذهب بعضهم إلى أَنَّ الْمَسَاجِدَ تُعَلَّقُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا الْجَامِعَ لِئَلَّا يَجْتَمَعَ فِيهَا جَمَاعَةٌ (100) وما أرى هذا إلا طلبا لاجتماع المسلمين وتلاقيهم، جاء في فتاوى السبكي: وَاسْتَمَرَ الْأَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ الْعَصْرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ عِنْدَ الْحَاجَةِ (101). وهذا يدل على عدم جواز تعدد الجمعة إلا للحاجة.

كما أن القول بجواز أدائها في البيوت بناء على أنها ضرورة لا يصح، لأن الضرورة هي الشيء الذي يطالب به المكلف ولا يسقط حالة الاضطرار، والجمعة يسقط التكليف بها حال وجود العذر من مرض أو مطر أو خوف كما هو الحال جائحة كورونا.

القول بجواز صلاة الجمعة في البيوت قول لبعض فقهاء الأحناف يتخرج بناء على العدد الذي تصح به الجمعة، وأقلُّهُمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ثَلَاثَةٌ سِوَى الْإِمَامِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ اثْنَانِ سِوَى الْإِمَامِ (102) ولا يمكن الاعتداد به إلا بتوفر بقية شروطهم ومنها أن تؤدي بإذن عام يتحقق منه الاشتهار بإقامتها في مكان ظاهر معلوم للجميع، وتفتح فيه جميع الأبواب للقادمين إليه (103)، جاء في البحر الرائق قوله: (قَوْلُهُ وَالْإِذْنُ الْعَامُّ) أَيُّ شَرْطُ صِحَّتِهَا الْأَدَاءُ عَلَى سَبِيلِ الْإِشْتِهَارِ حَتَّى لَوْ أَنَّ أَمِيرًا أَعْلَقَ أَبْوَابَ الْحِصْنِ وَصَلَّى فِيهِ بِأَهْلِهِ وَعَسْكَرِهِ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ لَا يَجُوزُ، فَإِنْ فَتَحَ بَابَ قَصْرِهِ وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالْإِدْخَالِ جَازَ وَيُكْرَهُ؛ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ حَقَّ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ وَعَلَّلُوا الْأَوَّلَ بِأَنَّهَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَخَصَائِصِ الدِّينِ فَيَجِبُ إِقَامَتُهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِشْتِهَارِ (104)، ولا شك أن هذا لا يتوفر في من يقومها في البيت، كما أن من يؤديها في البيت يؤديها دون إذن من ولي الأمر. وبهذا لا يجوز أدائها في البيوت وتُصلى ظهراً أثناء وجود الجائحة ما لم تعلن الجهات المختصة صلاحها في المساجد بعد زوال الجائحة أو ذهاب خطرهما.

كما أن القول بجواز أدائها في البيوت بسبب وجود جائحة كورونا ربما كان سبباً في اعتياد الناس على صلاحها في البيوت حتى بعض زوال الجائحة، ولهذا السبب كره الأحناف للمعذور والمسجون، أداء الظهر يوم الجمعة، جماعة في المصر،

(99) الجوهرة النيرة، ج 88/1

(100) البحر الرائق، ج 188/5.

(101) فتاوى السبكي، ج 180/1.

(102) الجوهرة النيرة، ج 90/1

(103) مسعود صبري، فتاوى العلماء حول فيروس كورونا، ص 49، بتصرف كبير منه.

(104) البحر الرائق، ج 174/5.

قال الزبيدي وغيره: و يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَعْدُوْرُونَ الظُّهْرَ فِي جَمَاعَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ، قَدْ يَفْتَدِي بِهِمْ غَيْرُهُمْ فَيُؤَدِّي إِلَى تَرْكِهَا⁽¹⁰⁵⁾.

السياسة الشرعية: صدرت السياسة الشرعية موافقة لذلك حيث صدر الأمر بإيقاف صلاة الجمعة والجماعة كما ذكرنا سابقاً في المسألة الأولى.

وبهذا أفتت اللجنة الدائمة بجواز القنوات في الصلوات كلها حال الوباء⁽¹⁰⁶⁾.

النتائج:

- من خلال هذا البحث يستطيع الباحثان إبراز أهم النتائج التي توصلوا إليها على النحو التالي:
- اتفق الفقهاء على أن صلاة الرجل في المسجد جماعة أفضل من صلاته منفرداً في البيت.
 - الصلاة في المسجد سنة وهو الصواب الذي ذهب إليه جمهور الفقهاء.
 - أن قرار ولي الأمر بغلق المساجد أثناء جائحة كورونا المستجد، ليس فيه تعطيل للمساجد ولا منع من ذكر الله ولا من إقام الصلاة، فالمساجد لم تعطل، بل سمح بالأذان للصلوات الخمس ولكن منع المصلون لما تقتضيه المصلحة العامة، وهذا المنع عذر يبيح لهم ترك الجماعة بالمسجد.
 - جواز تعطيل صلاة الجمعة والجماعة في المسجد والاكْتِفَاءُ برفع الأذان لإقامة الشعيرة، وذلك لأنه أثناء جائحة كورونا المستجد تعارضت مصلحة حفظ الدين وهي إقامة الصلاة في المساجد، مع مصلحة حفظ النفس، وعليه فإن من المقرر في قواعد الشريعة عند تعارض المصالح والمفاسد فإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ففي أداء الصلاة جماعة في المسجد أثناء جائحة كورونا المستجد سيؤدي إلى مفسدة عظيمة وهي هلاك النفس البشرية.
 - الأذان سنة مؤكدة للصلوات الخمس وهو من فروض الكفايات على أهل الأمصار إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين.
 - يشرع لمن لا يسمع النداء بسبب فرض حظر التجوال أثناء جائحة كورونا أو غيرها أن يؤذن في البيت، وإن من سمع الأذان لا يشرع له إعادته في البيت سواء كان منفرداً أو جماعة ويكفي أذان المسجد.
 - اتفاق السياسة الشرعية مع ما صدر من ولاية الأمر وهو مشروعية الأذان في البيوت أثناء انتشار جائحة كورونا المستجد.

(105) البحر الرائق، ج 5/187، الجوهرة النيرة، ج 1/91.

(106) ينظر: فتوى اللجنة على الرابط:

<https://www.alifta.gov.sa/Ar/IftaContents/Pages/FatawaChapters.aspx?cultStr=ar&View=Page&PageID=12091&PageNo=1&BookID=3>

- المصاب بجائحة كورونا وفاقد الطهورين والعاجز عن استعمالهما ، لا تسقط عنه الصلاة ويجب عليه أن يصلي على حالة من دون وضوء ويصلي كالمريض فإذا لم يستطع القيام صلى قاعداً أو على جنب
- يجب على الممارس الصحي نزع القفازات وغسل الكفين، والمسح على الذراعين لمشقة النزع والتبديل مع كل وضوء. فما لا يشق نزع ما يغسله وما شق نزع فرضه المسح، فيغسل الكفين ويغسل من الذراعين ما استطاع ويمسح على الباقي إن شق عليه نزع ما عليهما، وغسل الوجه، ومسح الرأس، والقدمين فرضهما الغسل أو المسح حسب حالة بشرط لبسهما على طهارة كاملة
- لا يصح نقل الممارس الصحي للتييم الذي هو طهارة شرعية، لأن التيمم شرع عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وهو هنا غير عادم للماء، وقادر على استعماله.
- تسوية الصفوف سنة وليست بواجبة، وأن صلاة من خالف ولم يسوّ صحيحة.
- أن التباعد بين المصلين بسبب انتشار جائحة كورونا لا يؤثر على صحة الصلاة؛ لأنه من الإجراءات الاحترازية التي تُحمي بها النفوس ويوقف انتشار المرض.
- تأييد السياسة الشرعية لما صدر من توجيهات بشأن التباعد بين المصلين أثناء انتشار جائحة كورونا المستجد، حيث صدر توجيه من وزارة الشؤون الإسلامية في المملكة العربية السعودية بضرورة التباعد بين المصلين عند أداء الصلاة وحدد مقدار التباعد بـ (متر ونصف) وترك صفّاً فارغاً بين كل صفين ومن ثم حدث التعميم بعدم ترك صف والبقاء على التباعد فقط.
- يجب على المسلم أن يسمع ويطيع ولاية الأمر وكذلك يجب أن يتقي الله قدر المستطاع وألا يتساهل في الاصطفاف في الصلاة بحجة الخوف من المرض وألا يعتمد الانفراد وفي الصف فرجه يمكنه الدخول فيها مع تطبيق التوجيهات والبروتوكولات الصحية.
- إقامة صلاة الجمعة في البيوت بسبب انتشار جائحة كورونا لا تجوز ولا تجزئ ولا يسقط أداؤها في البيوت، صلاة الظهر.
- تأييد السياسة الشرعية قرار ولي الأمر بإيقاف صلاة الجمعة في المساجد أثناء انتشار جائحة كورونا
- جواز القنوات بالدعاء في الصلوات المكتوبة وخارجها لرفع هذه الجائحة التي شملت العالم كله.

التوصيات :

- يوصي الباحثان بنشر الأحكام الفقهية المتعلقة بجائحة كورونا وغيرها وتعميم قرارات المجامع الفقهية والمؤسسات الدينية المعتمدة .
- ترجمة ما يصدر من قرارات عن المجامع الفقهية والمؤسسات الدينية حول الأحكام الفقهية المتعلقة بجائحة كورونا .

– إقامة المؤتمرات والندوات لتوعية الناس بما يجب عليهم القيام به أثناء انتشار جائحة كورونا ، وتوضيح الأحكام الفقهية المتعلقة بهذه الجائحة.

– طاعة ولاية الأمر وإتباع العلماء الربانيين.

وفي الختام يتوجه الباحثان بالشكر والتقدير لجامعة الملك خالد ، فإن " هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي –جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية بالرقم (200) العام 1442هـ "

المصادر والمراجع

1. الروض المربع شرح زاد المستقنع ، منصور بن يونس البهوتي(ت1051هـ)الناشر : دار المؤيد –مؤسسة الرسالة ،بدون سنة نشر.
2. -الإبهاج في شرح المنهاج (شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للفاضل البيضاوي ت 685هـ)على بن عبد الكافي السبكي ت771هـ ،الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث طبعة دبي بدون سنة نشر.
3. -الإحسان في تقريب الإحسان ،محمد بن حبان بن أحمد البُستي(ت354هـ)الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت- الطبعة ،الأولى 1408هـ-1988م.
4. -الاختيار لتعليل المختار عبد الله بن محمود بن مودود الموصل (ت638هـ)، الناشر: مطبعة الحلبي – القاهرة- سنة النشر 1356هـ-1937م.
5. -إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ،محمد ناصر الدين الألباني (ت1420هـ) الناشر: المكتب الإسلامي –بيروت -، الطبعة الثانية، 1405هـ-1985م.
6. -الإقناع في مسائل الإجماع ،على بن محمد بن عبد الملك ابن القطان (ت628هـ)، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة الأولى ،1424هـ-2004م.
7. -إنباء الغمر بأبناء العمر أحمد بن علي العسقلاني، (ت852هـ)، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر- عام النشر: ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م.
8. -الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت319هـ)الناشر: دار طيبة – الرياض – السعودية –الطبعة الأولى ،1405هـ-1985م.
9. -البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري (ت 970هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية –بدون تاريخ.
10. -بداية المجتهد ونهاية المقتصد ،أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد(595هـ) الناشر: دار الحديث – القاهرة ، سنة النشر 1425هـ-2004م.
11. -بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ،علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت587هـ)الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1406هـ-1986م
12. -البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن المقن (804هـ)الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع –الرياض- السعودية ،الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م.
13. -بَدَلُ المَاعُونِ فِي فَضْلِ الطَّاعُونِ ، أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي(ت862هـ)، الناشر : دارُ العاصِمَةِ - الرياض ،بدون سنة نشر.
14. -البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني (ت558هـ) الناشر :دار المنهاج –جدة –الطبعة الأولى 1421هـ-2000م.

15. -البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ،(ت520هـ)الناشر: دار الغرب الإسلامي-بيروت -لبنان-الطبعة الثانية 1408هـ- 1988م.
16. -تاج العروس من جواهر القاموس،، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسين الزبيدي (ت1205هـ) الناشر دار الهداية، 1965م.
17. -التاج والإكليل لمختصر خليل ، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري المواق (ت 897هـ) الناشر : دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ،1416هـ-1994م.
18. -التبصرة، على بن محمد الربيعي اللخمي (ت 478هـ)الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،قطر ،الطبعة الأولى :1432هـ-2011م.
19. -تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، عثمان بن علي بن محجن الزيلعي(ت743هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ.
20. -تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن المقن (804هـ)الناشر: دار حراء-مكة المكرمة -الطبعة الأولى 1406هـ.
21. -التعريفات الفقهية ، محمد عميم الإحسان البركتي ،الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى،1424هـ-2003م.
22. -التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس-رحمه الله-،عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجلاب (ت378هـ) الناشر: دار الكتب العلمية ،بيروت - لبنان-الطبعة الأولى 1428-2007م.
23. -التهذيب في فقه الإمام الشافعي،أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (ت516هـ) الناشر : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1418هـ-1997م.
24. -تيسير الكريم الرحمن، عبد الرحمن السعدي،(ت1376).الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ-٢٠٠٠ م.
25. -جامع البيان عن تأويل آي القرآن،محمد بن جرير بن يزيد بن كثير غالب أبوجعفر (ت310)، الناشر دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،1442هـ-2001م.
26. -الجامع الصحيح ،أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) الناشر: دار طوق النجاة -بيروت- الطبعة الأولى 1422هـ.
27. -الجامع الكبير - سنن الترمذي-، أبو عيسى: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (ت: 279هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت- سنة النشر: 1998 م.
28. -الجوهرة النيرة ،أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي الزبيدي (ت800هـ)الناشر: المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ.
29. -حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ، أحمد بن محمد بن إسماعيل الحنفي الطحاوي،(ت1231هـ)، الناشر المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق-بمصر- سنة النشر 1318هـ.
30. -حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين،أبو بكر عثمان بن محمد شطا (ت 1310هـ)الناشر: دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1418هـ-1997م.
31. -حاشية الدسوقي على الشرح الكبير،محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1230هـ)الناشر: دار الفكر ، بدون طبعة وبدون تاريخ.
32. -الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ،أبو الحسن علي بن محمد بن محمد البغدادي الشهير بالماوردي(ت 450هـ)الناشر : دار الكتب العلمية بيروت -لبنان- ، الطبعة الأولى ،1419-1999م.
33. -الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق،محمود محمد خطاب السبكي (ت1352هـ)الناشر: المكتبة المحمدية السبكية ، الطبعة ، الرابعة ،1397هـ- 1977
34. -الخيرة،أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت684هـ)الناشر : دار الغرب الإسلامي بيروت - الطبعة الأولى ، 1994م.

35. -روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت -دمشق -عمان، الطبعة الثالثة، 1412هـ-1991م.
36. -سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
37. -سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت 748هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م.
38. -شرح التلخين، أبو عبدالله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت 536هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2008م.
39. -شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) ، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، (ت 743هـ) ، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض) ، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م .
40. -شرح الكوكب المنير=المختبر المبتكر شرح المختصر، تقي الدين أبو البقاء محمد أحمد الفتوح (ت 972هـ) الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1418هـ-1997م.
41. -الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن محد العثيمين (ت 1421هـ) الناشر: دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى، 1422هـ.
42. -شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمَ لِلْقَاضِي عِيَّاضِ الْمُسَمَّى إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ بِقَوَائِدِ مُسْلِمَ ، عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَّاضَ، (ت 544هـ)، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر-.
43. -شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن علي أبوبكر الرازي الجصاص (ت 370هـ) الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1431هـ-2010م.
44. -شرح منتهى الإرادات للبهوتي - المسمى دقائق أولي النهى ، منصور بن يونس البهوتي (ت 1051هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت- الطبعة : الأولى ، 1414هـ-1993م.
45. -صحيح مسلم ، أبو الحسين ،مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، (ت 261هـ)، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ، بدون سنة نشر.
46. -صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) بدون دار نشر سنة طبع.
47. -عمدة القارئ شرح صحيح البخاري ، محمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت 855هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت - بدون سنة نشر.
48. -الفتاوى الكبرى ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت 728) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، 1408 هـ 1987م.
49. -فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) الناشر: دار المعرفة -بيروت ، 1379هـ.
50. -فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير ، عبد الكريم بن محمد الرفاعي القزويني (ت 623هـ) الناشر: دار الفكر ، بدون سنة نشر.
51. -فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل ، سليمان بن عمر بن منصور الجمل (ت 1204هـ)، الناشر: دار الفكر، بدون سنة نشر.
52. -الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، أحمد بن غنيم بن سالم ابن مهنا النفراوي ، (ت 1126هـ) ، الناشر: دار الفكر ، تاريخ النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
53. -القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ،سعدي أبو حبيب ، الناشر دار الفكر. دمشق - سورية، الطبعة: الثانية: 1408هـ-1988م.
54. -القوانين الفقهية، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي (ت 741هـ) بدون ناشر ولا سنة نشر.
55. -الكافي في فقه الإمام أحمد، موفق الدين عبدالله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة (ت 620هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1414هـ-1994م.

56. -الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، أبو بكر بن أبي شيبة عبدالله بن محمد العبسي (ت235هـ) الناشر: مكتبة الرشد - الرياض- الطبعة الأولى، 1409هـ.
57. -اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ،جمال الدين أبو محمد علي بن يحيى المنجي (ت 686هـ)الناشر دار القلم - دمشق ،الطبعة الثانية،1414هـ-1994م.
58. لسان العرب ،محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ،(ت 711 هـ) الناشر : دار صادر - بيروت ،الطبعة الأولى، سنة 1968م.
59. -المبسوط - محمد أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت 483هـ) الناشر: دار المعرفة -بيروت -سنة النشر،1414هـ-1993م.
60. -المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي) ،أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، الناشر :دار الفكر ، بدون سنة نشر.
61. -المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني (ت652هـ)الناشر: مطبعة السنة المحمدية ، سنة النشر،1369م.
62. -المحلى بالآثار ،محمد بن علي أحمد بن حزم الظاهري (ت456هـ)الناشر :دار الفكر -بيروت - بدون سنة نشر.
63. -المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه أبي جنيفة رضى الله عنه، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن مازة (ت616هـ) الناشر: دار الكتب العلمية ،بيروت - لبنان-الطبعة الأولى 1424هـ-2004م.
64. -مختصر الإنصاف والشرح الكبير ، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان النجدي (ت1206هـ)، الناشر: مطابع الرياض - الرياض ، الطبعة: الأولى ،بدون سنة نشر.
65. -مدارك التنزيل وحقائق التأويل،أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود الحافظ النسفي، (ت710هـ)الناشر ،دار الكلم الطيب ،بيروت ،الطبعة الأولى 1419هـ 1998م.
66. -المدونة ،مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي (ت 179هـ) الناشر :دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ، 1415هـ-1994م.
67. -مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن القاري (ت1014هـ) ، الناشر: دار الفكر ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ-2002م.
68. -المستدرک على الصحيحين ، أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري (ت405هـ)،الناشر:دار الكتب العلمية -بيروت-،الطبعة الأولى 1411هـ-1990م.
69. -مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى،مصطفى بن سعد بن عبده الرحبياني (ت 1242هـ) الناشر: المكتب الإسلامي ، الطبعة الثانية، 1415هـ-1994م.
70. -المعونة على مذهب عالم المدينة ،محمد عبد الوهاب بن علي ،(ت422هـ)، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة بدون سنة نشر.
71. -المغني ،موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت620هـ)،الناشر: دار عالم الكتب - الرياض- ، الطبعة ،الثالثة، 1417هـ-1997م.
72. -المنهاج القويم ، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ،(ت974هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1420هـ-2000م.
73. -المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي يوسف الشيرازي(ت476هـ)الناشر: دار الكتب العلمية ،بدون سنة نشر.
74. -مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب(ت954هـ)،دار الفكر، الطبعة: الثالثة، 1412هـ - 1992م.
75. -الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، الطبعة الأولى، مطابع دار الصفاة - مصر، الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ).
76. -نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الملقب بإمام الحرمين (ت 478هـ) الناشر: دار المنهاج، الطبعة الأولى 1428-2007م.

77. -نيل الأوطار ، محمد بن علي محمد الشوكاني (ت1250هـ) الناشر : دار الحديث ،مصر-الطبعة الأولى 1413هـ-1993م.

مراجع مواقع شبكة الانترنت:

1. بيان هيئة كبار العلماء على موقع وكالة الأنباء السعودية (واس) على الرابط:

<https://www.spa.gov.sa/2048662>

2. منظمة الصحة العالمية، ينظر:

<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>

3. إرشادات منظمة الصحة العالمية:

https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/174652/WHO_MERS_IPC_15.1_ara.pdf?sequence=5&isAllowed=y

4. منظمة الصحة العالمية على الرابط:

<https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/339151/WHO-2019-nCoV-HCW-advice-2021.1-ara.pdf>

5. الفتوى على موقع جريدة عكاظ:

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2021419>

6. رابط التعميم على موقع الوزارة:

https://moia.gov.sa/MediaCenter/News/Pages/10111442_6.aspx

7. فتوى اللجنة على الرابط:

<https://www.alifta.gov.sa/Ar/IftaContents/Pages/FatawaChapters.aspx?cultStr=ar&View=Page&PageID=12091&PageNo=1&BookID=3>